

عيد تونس والعداء للدولة الوطنية



وتكفير مشروعه وتكفير نظامه ومن يتبنون رؤيته أو من يدافعون عنه، وعندما توفي الزعيم التاريخي لتونس في أبريل 2000 رفض الغنوشي الترحم عليه، ومنذ سنوات اتجه لمحاولة الاستعمار فيه وفق سياق سياسي هدفه البحث عن سبيل لاستدراج أنصار النظام السابق لتحالف معه مع استمرار الإخوان في تعبئة أنصارهم وفق سياق معاد للدولة الوطنية ورموزها.

يمكن التأكد من عداء الإسلاميين للدولة الوطنية ولبورقوية من خلال امتناع البلديات، وأغلبها تحت قيادة حركة النهضة، عن إحياء عيد الاستقلال ولو برفع الأعلام الوطنية، بينما احتفل "غوغل" بالذكرى ورفع علم تونس على موقعه.

أما الرئيس قيس سعيد فكان من المثبر أن يتلقى التهاني بالعيد من كل قادة وزعماء العالم دون أن يهني بدوره الشعب ليضع نفسه في موقف لا يحسد عليه، وهو المؤمن على الدولة ووحدتها وتاريخها ودستورها وثوابتها، فهل يعني موقفه ذلك أنه لا يعترف بالاستقلال؟ أم أنه لا يريد استعادة سيرة من ضحوا في سبيله؟ أم أنه يراهن على تكريس شعبيته بين المعادين للدولة الوطنية أكثر من الموالين لها؟

يمكن فهم أن الرئيس سعيد لم ينظم موكبا رسميا للاحتفال بالذكرى حتى لا يضطر لاستدعاء من يتواجه معهم في صراع سياسي محتدم، ولكن كلمة على شاشة التلفزيون العمومي لم تكن صعبة عليه وعلى موقعه وهو الذي عرف عنه إقدامه الدائم على الحديث بمناسبة وبغير مناسبة. لكن يبدو، والله أعلم، أن هناك حالة انقلابية عامة على الدولة الوطنية، حيث يبدو أن مواقع القرار تعج بالمعادين لها أكثر من المؤمنين بها، فلك الله يا تونس.

الإخوان وحلفاؤهم العقائديون مختلف المنابر والمنصات لجلد الدولة الوطنية والإساءة المتعمدة للحبيب بورقوية، فوصفوه بالخائن والعميل والكافر وعدو العروبة والإسلام والمبدد لثروات البلاد وسعوا إلى التشكيك في نضالاته وبطولاته ومشروعه الوطني، وإلى نسف كل إنجازاته الحضارية المدنية، وخططوا لتتويجه صورته في عيون الشباب، ومسح اسمه من ذاكرة الأطفال واعتبار الدفاع عنه وعن منجزاته فاشية لا بد من مقاومتها.

يعتبر الإخوان أن بورقوية هو العدو التاريخي لمشروعهم منذ أن أصر بعد شهرين من استقلال البلاد في 20 مارس 1956 على حل وتصفية الأوقاف والذي أدى إلى إدماجها في أملاك الدولة وتوحيد الهيكلة الاقتصادية العامة والقطع مع مظاهر الفساد التي كانت تنخر مجالات التصرف في زهاء 30 ألف عقار، ثم وبعد شهر واحد على إصدار قانون الأحوال الشخصية، حيث أعطى للنساء حرية لا يريدونها أن تتحقق، فنظروا لذلك على أنه كفر وخروج عن الشريعة، وأدركوا بعد 2011 أن حقوق المرأة كانت اللغم المتفجر الذي وضعه بورقوية في طريق أي محاولة من قبلهم للانقلاب على النموذج المجتمعي الذي كرسه دولة الاستقلال.

وينظر الإخوان إلى بورقوية على أنه عدو مشروعهم بسبب إقدامه على توحيد القضاء في إطار مدني وإلغاء المحاكم الشرعية وفق القانون الصادر رسميا في ديسمبر 1956، ثم توحيد التعليم والذي لم يمنع التعليم الديني كما يزعمون، وإنما تم منع ازواجية البرامج في اتجاه توحيدها وتحديثها في إطار تعليم حكومي. لا يكتفي الإخوان بتخوين بورقوية وإنما عملوا على تكفيره

في الاستقلال نفسه، وفي اتهام قادة الحركة الوطنية وبناء دولة الاستقلال بالتبعية التامة لفرنسا، فقط لأن من جاؤوا بعد 2011 وفي مقدمتهم جماعة الإخوان يعملون على توجيه البلاد إلى التبعية الكاملة للفلك الأميركي، من منطلق الرغبة في الاستقواء بواشنطن ضد باريس التي يتهمونها بعبادة الإسلام السياسي.

الرئيس قيس سعيد تلقى التهانى بالعيد من قادة وزعماء العالم دون أن يهني بدوره الشعب ليضع نفسه في موقف لا يحسد عليه وهو المؤمن على الدولة ووحدتها وتاريخها ودستورها وثوابتها

وتم الدفع بهيئة الحقيقة والكرامة إلى إعادة كتابة التاريخ بمنطق التثني وتصفية الحسابات ضد بورقوية والدولة الوطنية واعتبار التامر عليهما نضالا في سبيل الحرية والديمقراطية مع تجاهل المنهج للإرهاب ومحاولات إسقاط النظام بقوة السلاح، وكان واضحا أن الأمر مقصود منذ أن جيء بسيدة معارضة لبورقوية وين على لرئاسة الهيئة، ومنذ أن تحولت الجلسات المفتوحة إلى منطلقات للإدانة بالاعتماد على شهادات خصوم سياسيين مشكوك في صدقيتهم، ليصدر بعد ذلك تقرير مخير للجدل قام بتبيض جرائم وتزييف وقائع وإدانة مناطق بعينها، وبالانقلاب على الحقيقة والساس من كرامة الدولة وهتك عرض التاريخ، وعلى امتداد عشر سنوات جبر

وتجاهل سلطات بلادهم لعيد الاستقلال الخامس والستين الذي يوافق العشرين من مارس كل عام، حيث لم ينتظم أي موكب رسمي بالمناسبة، والرئيس لم يوجه كلمة لتهنئة الشعب والتذكير بقيمة الذكرى وببطولات صانعي الاستقلال من شهداء ضحوا بأرواحهم ودمائهم وزعماء كبار قادوا معركة التحرر من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية وعلى رأسهم الزعيم الحبيب بورقوية.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



استغرب أغلب التونسيين تجاهل سلطات بلادهم لعيد الاستقلال الخامس والستين الذي يوافق العشرين من مارس كل عام، حيث لم ينتظم أي موكب رسمي بالمناسبة، والرئيس لم يوجه كلمة لتهنئة الشعب والتذكير بقيمة الذكرى وببطولات صانعي الاستقلال من شهداء ضحوا بأرواحهم ودمائهم وزعماء كبار قادوا معركة التحرر من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية وعلى رأسهم الزعيم الحبيب بورقوية.

شوارع تونس وساحاتها خلت من معالم الزينة، فلا أعلام رفعت، ولا لافتات علقت، ولا ندوات انعقدت، وحتى مجلس النواب اكتفى ببيان يتيم صادر عن رئاسته يرى البعض أنه جاء من باب المجاملات التي تصب في إطار مساعي راشد الغنوشي لاسترضاء جانب من الدستوريين البورقويين وأنصار النظام السابق والتقرب منهم لقطع الطريق أمام إمكانية انجذابهم إلى عدوته اللدود عبير موسى زعيمة الحزب الدستوري الحر المعارض الطرف السياسي الوحيد الذي احتفى بالذكرى من خلال تجمع شعبي كبير نظمه بمدينة صفاقس. توجه تونس حالة من التكرار الرسمي لتاريخها المعاصر، ومن تشكيك في رموزها التاريخية، ومن محاولات متعمدة للإساءة إلى الدولة الوطنية وبناتها، بل ولهدمها من الأساس من قبل أصحاب الأيديولوجيات المستوردة والمشاريع العابرة للحدود، وفي مناسبات عدة تعرض بورقوية إلى التكفير والتخوين، ووصل الأمر إلى التشكيك

النظام الجزائري يلجأ إلى خيار العنف ضد الثورة

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدير التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

مع هذا الإصرار الشعبي والتدفق العظيم للجزائريين في الشوارع تملك الربح قلوب رجال النظام، إذ أعادتهم المظاهرات الضخمة المتتالية إلى كابوس ما قبل الفايروس، وإلى مرحلة أيام الجمعة الرهيبة التي تحولت شوارع المدن إلى فضاءات معارضة للنظام تهتف بسقوطه.

لقد لعب النظام كل أوراقه دون جدوى، فإذًا بقي له بعد أن يتقن اليوم أن لا راد للحراك؟ هل يستمر في محاولة تنفيذ إجراء انتخابات تشريعية يوم 12 يونيو المقبل، رغم رفض أغلبية الجزائريين لها كما فعل في رئاسيات 2020؟

من معطيات كثيرة يبدو أن السلطة متجهة إلى الاستنجاد كعادتها بالحل الأمني في مواجهة أي تحرك يعيد النظر في شرعيتها. ولم يبق لها سوى المرور عبر السيناريو التقليدي الذي انتهجته دائما؛ البدء في اختلاق حوادث أمنية داخل الحراك عن طريق زرع عناصر ماجورة بين المتظاهرين يقومون بأفعال عنف، كالاغتيال على رجال الأمن أو المتظاهرين أو الأملاك العمومية، ونشر أخبار عن عودة الإرهاب هنا وهناك، ومحاولة تشويه الحراك بإعطائه صبغة إسلامية كما رأينا في تلك المسرحية السمجة مع ذلك المعتمد المدعو دحوح، الذي قدم على أنه إرهابي إسلامي على شاشة التلفزيون العمومي ليقول إنه كان يعمل وهو في الجبل مع أشخاص يدعمون الحراك من الخارج.

وقد يعمل النظام على ترتيب مظاهرات مضادة للحراك من أجل خلق صدام بين بعض المؤيدين له والمناهضين من أجل التصعيد، ولتبرير تدخله لاحقا لمنع التجمعات والتظاهرات بكل أشكالها. وهكذا يتسنى له استعمال القوة الأمنية لتفريق المظاهرات يوم الجمعة والثلاثاء باعتبارها خارجة عن القانون في انتظار تنظيم انتخاباته التشريعية، ثم يفرض حالة الطوارئ بعد إجرائها لإطفاء جذوة الثورة. ولكن، هل نجح مخطط أممي في يوم من الأيام في كسر إرادة شعب أراد أن يتحرر؟

الحراكين كي لا يعودوا للتظاهر. ووصل الإعلام إلى أوج درجات التضليل والتبعية للحكم، فصورت القنوات المدججة الحراك على أنه تدخل أجنبي معاد للجزائر، وتم حجب مواقع إعلامية كثيرة والقي بصحافيين في السجن.

رغم ذلك فشلت كل تلك الانتهاكات الجسدية والمعنوية في تشويه ثورة الابتسام، وعاد الحراك وكان شيئا لم يكن، وخرجت الجماهير الجزائرية يوم 22 فبراير الماضي بقوة، مسقطا كل المناورات والفخاخ التي نصبتها النظام، وتوالت المسيرات كل جمعة وثلاثاء، ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية، عاد إلى الحراك هؤلاء الذين خدعهم النظام باكتوبية الجزائر الجديدة إذ باتوا يرون بام أعينهم أن تلك الجزائر الجديدة التي بشر بها الرئيس تبون ما هي إلا سراب وأصبح الكثير منهم يحن إلى عهد الرئيس بوتفليقة.

في الشارع محاولا عن طريقها تنفيذ أجندته في محاولة للمحافظة على استمرار نظام الربيع في المقام الأول.

مع تدهور الأوضاع عاد إلى الحراك هؤلاء الذين خدعهم النظام باكتوبية الجزائر الجديدة إذ باتوا يرون بام أعينهم أن الجزائر الجديدة التي بشر بها الرئيس تبون ما هي إلا سراب

استغلت السلطة جائحة كورونا للقتاء على الحراك بالضربة القاضية عندما أوقف الحراكيون المظاهرات الأسبوعية حفاظا على صحة الناس، راحت الشرطة تلاحق المضادين والقضاء يحاكمهم ويسجنهم من أجل تهريب كل

الأركان انتخابات رئاسية شكلية يوم 12 ديسمبر 2020 قاطعها معظم الجزائريين مقاطعة لم يعرف لها مثيل، وكانوا يرددون كل جمعة "لا انتخابات مع العصابات". ونضب قائد الأركان على إثرها عبدالمجيد تبون رئيسا للدولة وكان يظن أنه قد قضى على الثورة ولكنه غادر الحياة أياما بعد ذلك والثورة في أوج عنفوانها.

بدأ تبون عهدته متبعا نهج من عبته ونضبه، فواصل محاربة الحراك والاستهتار بالحراكين وملاحقة الكثير منهم قضائيا وإيداعهم السجن بتهم فضفاضة مثل إهانة هيئة نظامية وإجباط معنويات الجيش وشتم رئيس الدولة أو مجرد منشور تهكمي على فيسبوك، وغيرها من التهم المضحكة المبكية. وراح الرئيس الجديد يتحدث عن حراك أصيل وآخر غير أصيل، وشرع في استقبال بعض الوجوه السياسية القديمة التي خدمت بوتفليقة والتي لا وزن لها

منذ 22 فبراير 2019 تاريخ بداية ثورة الابتسامه وانطلاق المسيرات والاعتصام ضد النظام القائم والمطالبة بالتغيير، تعمل سلطة الأمر الواقع ما في وسعها لإيقاف المد الديمقراطي الذي يكتسح الشوارع كل يوم جمعة وثلاثاء ليقول الألاف لا لحكم العسكر "دولة مدنية لا عسكرية".

جرب النظام كل وسائل الترغيب والترهيب ولكنه فشل في كسر إرادة الجزائريين الذين عقدوا العزم على تحرير الجزائر، كما يقول نشيد بلدهم. هذه المرة ليس من الاستعمار ولكن من قبضة نظام فاشل يخنقهم ويركن بلدهم في تخلف شامل منذ الاستقلال سنة 1962. وكان شعارهم القوي في جمعة 19 مارس "الشعب يريد الاستقلال" مدويا في أغلب شوارع المدن الجزائرية.

بداية كان النظام متمسكا بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وعهدته الخامسة، وكان قائد الأركان السابق أحمد قايد صالح مناضيا للحراك، وقد وصف الملايين من المتظاهرين بـ"الشرذمة" وصرح بالقم الملاين بان الجيش مستعد لحماية الانتخابات التي كان سيفوز بها ولي نعمته بوتفليقة عن طريق التزوير كالعادة منذ أن عرفت الجزائر الاقتراع. ولكنه اضطر إلى الإطاحة بـ"عصابة الرئيس"، كما أطلق عليها هو نفسه، وزج بكثير من وجوه النظام من وزراء ورجال أعمال وعسكريين ورجال أمن في السجن لإيقاظ نفسه ولتصفية حساباته مع من أردوا الإطاحة به وإسكات الجزائريين المنتفضين ولكن دون جدوى.

حاول قايد صالح بعد ذلك بث الشقاق والصراع الإثني بين الحراكين فأخلق مشكلة الراهية الأمازيغية، واعتقل وسجن كل من رفع تلك الراهية في المسيرات. ومع ذلك لم يحدث الصدام المرجو. وهربوا إلى الإمام نظم رئيس



حميد زناز
كاتب جزائري



منذ 22 فبراير 2019 تاريخ بداية ثورة الابتسامه وانطلاق المسيرات والاعتصام ضد النظام القائم والمطالبة بالتغيير، تعمل سلطة الأمر الواقع ما في وسعها لإيقاف المد الديمقراطي الذي يكتسح الشوارع كل يوم جمعة وثلاثاء ليقول الألاف لا لحكم العسكر "دولة مدنية لا عسكرية".

جرب النظام كل وسائل الترغيب والترهيب ولكنه فشل في كسر إرادة الجزائريين الذين عقدوا العزم على تحرير الجزائر، كما يقول نشيد بلدهم. هذه المرة ليس من الاستعمار ولكن من قبضة نظام فاشل يخنقهم ويركن بلدهم في تخلف شامل منذ الاستقلال سنة 1962. وكان شعارهم القوي في جمعة 19 مارس "الشعب يريد الاستقلال" مدويا في أغلب شوارع المدن الجزائرية.

بداية كان النظام متمسكا بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وعهدته الخامسة، وكان قائد الأركان السابق أحمد قايد صالح مناضيا للحراك، وقد وصف الملايين من المتظاهرين بـ"الشرذمة" وصرح بالقم الملاين بان الجيش مستعد لحماية الانتخابات التي كان سيفوز بها ولي نعمته بوتفليقة عن طريق التزوير كالعادة منذ أن عرفت الجزائر الاقتراع. ولكنه اضطر إلى الإطاحة بـ"عصابة الرئيس"، كما أطلق عليها هو نفسه، وزج بكثير من وجوه النظام من وزراء ورجال أعمال وعسكريين ورجال أمن في السجن لإيقاظ نفسه ولتصفية حساباته مع من أردوا الإطاحة به وإسكات الجزائريين المنتفضين ولكن دون جدوى.

حاول قايد صالح بعد ذلك بث الشقاق والصراع الإثني بين الحراكين فأخلق مشكلة الراهية الأمازيغية، واعتقل وسجن كل من رفع تلك الراهية في المسيرات. ومع ذلك لم يحدث الصدام المرجو. وهربوا إلى الإمام نظم رئيس